



النّميمةُ وَ البساطةُ

لنحتفظ بالحذوة حتى تأتي الفرس

بقلم وداد البرغوثي

الدستور وما أدرك ما الدستور؟ سأل سائل : لماذا لا يهتم الناس بالدستور؟ وجداً لم يوجد؛ هل هو مهم أو غير مهم؟ هل سلبياته أكثر أم إيجابياته؟ وغير ذلك من التساؤلات. وكل سؤال هناك من يتطلع للإجابة عليه. وتطوع من تطوع قائلاً : هل تريدون أن نحضر الحذوة قبل الفرس؟ نظرات الدهشة التي أطلقها العيون جعلته يوضح أكثر.

فقال: الدستور قبل الدولة، قبل السلطة؟ من سيهر على تطبيق الدستور؟ من سيحافظ على تنفيذ القوانين؟ من؟ من؟

كما تحتاج الدولة إلى دستور، يحتاج الدستور إلى الدولة؟ لكن ما الذي يمكن أن يوجد أولاً. ثمة ثغرات كثيرة، أهمها وجود الدولة، وليس أي دولة ولكن دولة واضحة القسمات والمعالم، واضحة الحدود والهوية، وإلا ما الذي يعنيه الدكتور أحمد الخالدي نائب رئيس لجنة الدستور حين كتب في تقديره لمسودة الدستور «الدستور عمل نادر التكرار في حياة الدولة ويرتبط

وجوده بوجودها؟ فلين هي الدول وأين وجودها؟

لسان حال عامة الناس يقول «تانشوف الصبي بنصلي ع النبي» والصبي المنتظر والمتشوّد هو الدولة فهل شاف أحدهم هذا الصبي.

على كل حال، وجد الدستور فيما لم توجد الدولة، ولنفترض أن هذا الدستور قادر على الحياة والتواصل إلى أن تقوم الدولة بباقي لا بد من كلمة حق تقال.

الدستور ضروري أن تكون معامله واضحة، لأنّه ملزم. أما إذا لم تكون معامله واضحة فإنه يتحول إلى قيد، يتحول إلى حجر عثرة، فلماذا نشتري سماكاً في بحر إذا؟ ولماذا نستعجل في وضع القيد في أيدينا؟ فلسطين الدولة المستقلة ذات السيادة الكاملة التي لا يجوز التنازل عنها أية فلسطين هي؟ هل هي فلسطين «خارطة الطريق» أم فلسطين؟ «أم فلسطين» أم فلسطين التارikhية أم.. أم.. وهل يصادر الدستور حق الأجيال القادمة في مواصلة النضال؟

من يدرى؟؟

ثمة نصوص كثيرة معقولة وجميلة ويصل تحقيقها مستوى الأمانيات، وبال مقابل هناك نصوص أخرى كثيرة قابلة لأكثر من تفسير. قد نضيع فيها.

وكم ضعنا في ضبابية النصوص، وقدرتها على المراوغة، وضمننا عقوداً ولا نزال في تفسير قرار الأمم المتحدة ٢٤٢ هل المقصود فيه الأرضي الفلسطيني أم أراضي فلسطينية؟

نحن المواطنون لا ندقق كثيراً في النصوص. نؤمن بالمثل القائل «أعطي خبزك للخباز ولو أكل نصه» لكننا في الوقت نفسه نعقد آمالاً على الخبراء أن يعطينا حقنا في الخبر. وهذا ما نأمله من الدستور ومن أوضاعي نصوصه. نريد منه قانوناً يساعد المواطن لا أن يضيف أعباء جديدة على أعبائه، نريد قانوناً ودستوراً يتذكرنا عندما يتذكر حقوقنا وليس فقط عند تذكره لواجباتنا. أعطني حرية أ Buckley التزاماً، وفر لي علاجاً وتعملاً أدفع الضريبة حتى نحافظ على علاقة سوية بين المواطن والسلطة وتنظم هذه العلاقة بنظام يكون فيها القانون سيد الموقف. فطالما أن الحذوة حضرت قبل الفرس، لننشد هذه الحذوة، ننفعها ونزيتها حتى لا تصدأ، ونحتفظ بها إلى أن تحضر الفرس.



استطلاع آراء المواطنين حول رؤيتهم لكيفية نصوص الدستور الفلسطيني

كتبت اعتماد رزق

وأكّد العمرى على أن الأهمية الكبرى تكمن ليس في وضع القوانين فحسب، بل وفي وضع آلية ضمان تنفيذ هذه القوانين، وتوفير رقابة على أرباب العمل، لضمان إنفاذ القانون ومحاسبة المخالفين به.

وطالب في الوقت نفسه بضرورة إشراك العمال وممثليهم في نقاش أي مسودة قانونية تتتعلق بحياتهم ومستقبلهم، كونهم الفئة الأكثر قدرة على تحديد أولويات احتياجاتهم أيضاً بما يتناسب والواقع الذي يعيشونه.

وبدعالية صياغة الدستور، إلى تضمين مواد قانونية خاصة بالزام السلطة التنفيذية المختصة بتطبيقه، على أن توفر بعض التسهيلات لأسر العمال العاطلين عن العمل في مجالات التعليم والصحة والخدمات العامة مثل الكهرباء والماء.

عدم التنازل والتهاون في الثوابt الوطنية

إلى ذلك دعا الموظف في مديرية التربية والتعليم بغزة مازن عيد من مخيم المغازي، إلى وضع ماداً قانونية في الدستور تلزم المفاوض الفلسطينيين، والجهات التنفيذية في السلطة بعدم التهاون أو التنازل عن الثوابt الوطنية الأساسية، لاسيما الحدود والقدس واللاجئين وأيضاً المياه وتحكيم المستوطنات وازالتها.

يضمّن تحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وفي مقدمتها إقامة دولة فلسطينية مستقلة في حدود الرابع من حزيران عام ٦٧، كحلٍ مرحليٍ، مع ضمان حق عودة جميع اللاجئين الفلسطينيين الذين شردوا عن أراضيهم قسراً، وشتوتوا في أكثر من بلد في العالم.

سيادة القانون واستقلال القضاء

وأوضح الملازم أول في الشرطة رافت المغارى من محافظة رفح، أن أهم ما يتطلّع إليه المواطن الفلسطينى في الدستور، هو تطبيق مبدأ سيادة القانون واستقلال القضاء، والذين يضمنان توفير الأمن والأمان له ولملكه، وأيضاً حماية أمن الدولة وحدودها من الخارجيين عن القانون.

واعتبر المغارى أن تطبيق سيادة القانون واستقلال القضاء، بما ينص عليه الدستور حرفيًا، سيساهم بشكل كبير في ضمان حقوق الإنسان الفلسطيني من أي اعتداء أو

التنمية ص ٧

أجمع المواطنين كل حسب موقعه، وطبيعة عمله في المجتمع الفلسطيني، على أهمية وضوره تضمين الدستور الفلسطيني لكافة القضايا المتعلقة بالواقع الفلسطيني الداخلي، والتي تمس بشكل مباشر عصب الحياة لديه، لا سيما القضايا الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، التي تعتبر من وجهة نظر الكثيرين المحرك الرئيسي والأساسي لأي دولة تبحث وتسعى لاستمرار دوران عجلة الإنتاج، ومن ثم الحياة. وفي هذا السياق استطلاع «البير» أرآء عدد من المواطنين من فئات عمرية ومجتمعية مختلفة، فمنهم من طالب بالمساواة والعدالة الاجتماعية، ومنهم من شدد على أهمية سيادة القانون واستقلال القضاء، ومنهم من دعا إلى وضع قضايا العمال لاسيما تحديد الحد الأدنى من الأجور لهم بما يتناسب مع مستوى المعيشة ونوع المهنة التي يمارسها العامل على سلم أولويات مواد الدستور.

الرفاه الاجتماعي

ومن جهته قال الصحفي حامد إسماعيل إن أهم ما يتطلع إليه المجتمع الفلسطيني، هو أن يتضمن الدستور جملة من المواد القانونية التي تكفل له الرفاه الاجتماعي، لذلك اسوة بما يطبق في العديد من دول العالم التي تكفل لها민 the الفئتين حياة وعيشة كريمة.

وأضاف إسماعيل أنه لا بد في هذا الجانب، من إعطاء وزارة الشؤون الاجتماعية المواريثة الكافية للقيام بواجباتها، ودفع مخصصات شهرية للأسر المحتاجة بقيمة تلامع والحد الأدنى من متطلبات الحياة، وليس كما هو الحال عليه الآن بما لا يزيد عن مائتي شيكل أو أكثر أو أقل بقليل.

وشدد أيضاً على أهمية الاهتمام بقضايا الشباب والخريجين العاطلين عن العمل، وتوفير مجالات عمل لهم.

حماية العمال العاطلين عن العمل

ولم يختلف رأي منسق اللجان العماليه فايز العمرى من مخيم جباليا، عن رأى من سبقه في القول بأن خلو القوانين من أي إجراءات تحمي العمال العاطلين عن العمل من خطر البطالة، وعدم تحديد الحد الأدنى للأجور، بما يتناسب مع مستوى المعيشة، ونوع المهنة التي يمارسها العامل، يزيد من تفاقم حد البطالة.

نهتم كثيراً بأرائكم

شاركونا ملاحظاتكم ومقاتلتم على عنواننا التالي:

برنامج دراسات التنمية - جامعة بير زيت - ص.ب ١٨٧٨ - رام الله

تلفون: ٩٧٢ (٢) ٢٩٥٩٢٥٠ فاكس: ٩٧٢ (٢) ٢٩٥٨١١٧

البريد الإلكتروني: <http://home.birzeit.edu/dsp> الصفحة الإلكترونية: dsp@birzeit.edu

للمارسة

للمارسة

